

مادة ٥ - لعل رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ، تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

لأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر في ١١ شوال سنة ١٣٧٠ (١٥ يولييه سنة ١٩٥١)

قانون

لأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية بالنيابة رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الوزراء

حامد لوى هسطفى النحاس هسطفى النحاس

الاذاعة المصرية

١ - المصروفات

٢٩,٩٦٥ باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات .

٦٦,٩٨٧ » ٢ - مصروفات عامة .

١٠٧,٤٠٠ » ٣ - أعمال جديدة .

١٣,٥٠٠ » ٤ - اعانة غلاء المعيشة

الجملة ٢١٧,٨٥٢

٢ - الإيرادات

٢٠١,٠٠٠ بند ١ - وفر الميزانيات السابقة .

٩٥,١٠٠ » ٢ - حصيلة رخص أجهزة الاستقبال .

٥,٩٧٠ » ٣ - إيرادات متنوعة .

٣٠٢,٠٧٠

قانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥١

بربط ميزانية الاذاعة المصرية للدهه المالية من مارس - يونيه سنة ١٩٥١

قانون الأول ملك لاهصر

لأمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لاهقررت ميزانية مصروفات الاذاعة المصرية للدهه المالية من مارس الى يونيه سنة ١٩٥١ بمبلغ ٢١٧,٨٥٢ ج (مائتين وسبعة عشر ، وثمانمائة واثنين ونحسين جنيا) .

لأهقررت ميزانية إيراداتها للدهه المذكوره بمبلغ ٣٠٢,٠٧٠ ج (ثلاثمائة ألف وألفين وسبعين جنيا) وذلك حسب الجدول المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ - أن وجود اعتماد لافرض معين في جداول المصروفات لا يعنى من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

مادة ٣ - لا يجوز اطلاقا تعيين موظفين أو مستخدمين احتسابا على ر الميزانية أو ترقية موظفين بصفة شخصية أو قيد موظف على درجة ادنى من دوجته وكل ما تم على خلاف ذلك من تعيين أو ترقية أو قيد قبل صدور قانون ربط ميزانية سنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ أو بمقتضى قواعد تسوية حالة المنسبين والمنصفين أو نتيجة لإعادة موظفي ومستخدمى التكوين والوقاية المدنية والاستيراد والتصديرالى الاذاعة المصرية بدرجات أعلى من درجات الوظائف المحتفظ لهم بها للتذكافى الاذاعة يظل على حاله حتى يزول سببه أو يسوى كذلك لايجوز - بغير إذن البرلمان - تعديل عدد الوظائف المدرجة بالميزانية أو درجاتها .

مادة ٤ - لايجوز فتح اعتمادات إضافية للميزانية لتسوية تجاوز في اعتمادات الأبواب الواردة بها - إلا إذا كان ذلك بالأخذ من وفور جملة ربط هذه الميزانية .